قراءات

المصالحة الوطنية

سعدي غيلان

يشكل مشروع المصالحة الوطنية احد اهم ركائز العملية السياسية في العراق سواء في المرحلة الراهنة ام لمستقبل العمل السياسي وبناء الدولة العراقية ونظامها الديمقراطي الذي يقوم على مبدأ اعطاء الفرصة لكل الاطراف السياسية الوطنية للتعبير عن دورها في اطار مشاركة ايجابية فاعلة.

مشروع المصالحة مضت عليه اليوم سنتان منذ ان قدمه السيد رئيس الوزراء الاستاذ نوري المالكي كأحد الملفات السياسية في اجندة الاصلاح السياسي. على الرغم من المؤتمرات الناجحة التي اقامتها المبادرة وفي رعاية من السيد رئيس الوزراء وخصوصاً مؤتمر شيوخ عشائر العراق ومؤتمر كبار الضباط الوطنين ومجموعة اللقاءات التي حصلت في عدد من الدول العربية وما افرزت من عودة بعض الفصائل المسلحة والمعارضة للتحاور في العملية السياسية وتحديداً بعد انطلاق الصحوات وتحول البنادق ضد الارهاب. هذا التحقق خلال عامين لا يرتقي الى مستوى ما كان يتطلع له السياسيون والشارع العراقي بصورة عامة. ومن هنا فأن مشروع المصالحة الوطنية يعد اهم البرامج السياسية التي خططت لتنفيذها الحكومة في العام 2009 .

الدور الايجابي الذي تقوم به لجنة المصالحة الوطنية في البرلمان وتحركها لكسب اطراف وشخصيات معروفة على النطاق العشائري والسياسي والديني يشكل هو الاخر تعزيزاً في كسب التأييد والمشاركة لهذا المشروع الوطني الا ان العديد من العراقيين السياسيين يجدون ثمة تباطوءاً او تعثر في مشروع المصالحة وهو ما يدعو الى تفعيل المشاركة من قبل جميع الاحزاب والقوى السياسية العراقية واهمية دخولها الحوار في اطار المصالحة الوطنية وعدم الاقتصار على جهد الحكومة او البرلمان فالوطن حق الجميع والديمقراطية تؤمن حق الحوار والاعتراض في نطاق الاهداف الوطنية العليا وهذا مايدعو وبجدية عالية الى الزام جميع الاحزاب من داخل العملية السياسية او خارجها اومعارضاً لها. ان يشترك في مشروع المصالحة ويعمل على بنائه وذلك هو الرهان الوطني.

الديمقراطية والخبز
أيهما اختياره أولا؟

خالد يونس خالد

قال الفيلسوف البريطاني "برنتراند راسل" الحائز على جائزة نوبل في الآداب: "على المرء أن يحترم الرأي العام بالمقدار الذي يبعده عن الجوع والسجن. الاحترام الزائد عند ذلك هو استسلام طوعي للإستبداد". وعليه لابد من المواجهة، كما قال فولتير: "كل من ليس حيوياً ومستعداً للمواجهة فهو لا يستحق الحياة وأعتبره في عداد الموتى".

هنا يطرح سؤال نفسه: أي مواجهة في هذه الحال؟ هل هي ممارسة العنف؟ بالتأكيد لا، لأنه لا يمكن ممارسة الحرية في مجتمع مدني يحكمه العنف، سواء كان هذا العنف سيكولوجيا أو فيسيولوجيا. هل هي الاستسلام؟ بالتأكيد لا أيضا، لأن المجتمع الحر هو المجتمع الذي يشعر بالأمان، في حين أن الاستسلام نوع من أنواع الذل والاستعباد. وقد أكد الفيلسوف الإيرلندي "برناردشو" بهذا الصدد، أن "الحرية هي المسؤولية، لذلك يوجد رجال يخشونها". وأكد المفكر "ألكس دي توكفيل" أن ""الطغاة أنفسهم لا ينكرون محاسن الحرية، ولكنهم يرغبون في الاحتفاظ بها كلها لأنفسهم"". هنا يطرح السؤال الملح نفسه: هل نحن بحاجة إلى الخبز والأمن الغذائي والاقتصادي أكثر من احتياجنا للحكم الرشيد والديمقراطية والمساواة داخل المجتمع أو يجب قبل كل شيء تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية ودمقرطة الدولة لأجل مجتمع اقتصادي متطور يوفر للمواطن الفقير الخبز والماء والهواء؟ وهنا يطرح سؤال نفسه وهو: ما هي آلية تحقيق الديمقراطية والرفاه الإقتصادي في المجتمع؟

في الحقيقة أن الديمقراطية والسلام توأمان لا ينفصلان. والسلام لا يتحقق في مجتمع القهر الاجتماعي والاقتصادي، لأن إشباع الحاجات الأساسية للمواطن ضرورة ملحة لاستقرار المجتمع. ومن أجل ذلك لابد من حق ممارسة الحرية على أساس أنها مسؤولية فردية واجتماعية. فإذا فكر الإنسان بالحرية وهو جائع تنعدم الطمأنينة، وبانعدام الطمأنينة تسيطر الفردية والأنانية على المواطنين، فتؤدي بهم إلى الهروب من الحرية كما قال السوسيولوجي أريك فروم في كتابه "Escape from freedom" هنا نوجز القول، أنه عندما يكون الإنسان في مجتمع مدني "ديمقراطي" يشعر بمواطنته، ويعرف حقوقه وواجباته، يمارس الحرية، وفي هذه الحال يساهم في الإنتاج حتى يكون عضوا كامل النمو في المجتمع، لا أن يكون ترسا في آلة. إنه يرفض أن يكون جائعا لأنه ينتج، ويرفض أن يكون عبدا لأنه حر، ويرفض الاستسلام لأنه يمارس حقوقه وواجباته. رفاهية المجتمع المدني المستقر والسلمي هي رفاهيته أيضا، وهو يعتز بها ويدافع عنها لأنه مواطن مسؤول في المجتمع. ولهذا ينبغي أن تتوفر الطمأنينة في المجتمع إلى جانب الحرية، وهذه الطمأنينة يجب أن تكون اجتماعية واقتصادية، كدولة السويد على سبيل المثال.

إذاً من اجل أن نحقق الديمقراطية على أساس أنها شيئ عقلاني في النهاية، لابد من تحقيق العدالة في إطار السلام. ومن هنا يعتبر غاندي أن "الشرط الأول لعدم العنف هو العدالة في كل ناحية من نواحي الحياة. إن عدم العنف هو التحرر من الخوف، ذلك أن العنف ليس سوى الوسيلة للصراع ضد سبب الخوف". "ينظر: فاروق سعد، بعد الأمير، ص314". لنرجع إلى الأذهان كلمات المربي الأميركي مارتن لوثر كنج في خطبته الشهيرة بتاريخ 3 نيسان 1968 "لقد آن أوان تحقيق وعود الديمقراطية، لقد آن أوان الخروج من ظلام ووحشة نفق التفرقة، إلى ضوء طريق العدالة لمختلف العناصر. لقد آن أوان الإرتفاع بشعبنا من وعث الظلم العنصري إلى هضبة الإخاء الصلبة. لقد آن الأوان أن نجعل العدالة حقيقة لكل أبناء البشر". إذن المهمة تقع على عاتق الأنسان، وأهم حق من حقوق الأنسان هو حق المعرفة، "فلا يستطيع أحد ركوب ظهرك إلا إذا كنت منحنيا".

أبدع التربوي البرازيلي باولو فرايري في دراسته التربوية لحياة المظلومين في مجتمعات العالم الثالث، ما جاء في كتابه "تربية المظلومين": "هناك مَن يخاف من الحرية، وهناك مَن لا يرى في التغيير رمزا للحياة بل رمزا للموت والفناء. حقا هو يرغب في دراسة التغيير ولكنه لا يرغب في دراسته من أجل تطويره بل من أجل وقفه". وقال: "فالحرية ليست مطمحا يعيش خارج الإنسان أو فكرة تتحول إلى أسطورة وإنما هي في الحقيقة ضرورة لا غنى عنها من أجل كمال الإنسان... من أجل التغلب على ظروف القهر فإنه يتعين التعرف على أسبابه حتى يتمكن من تطوير موقف جديد يحقق فيه إنسانيته الكاملة". وأخيرا أقتبس حكمة رائعة من الحكيم الصيني كونفوشيوس وهو يسجل في كتاب "الاغاني" حوارا بينه وبين "تزه-كونج" عن المجتمع والحكم. "يحدد كونفوشيوس في بداية الحوار مهمة الحكومة أية حكومة، ودورها في تحقيق ثلاثة أمور: أن يكون لدى الناس كفايتهم من الطعام، وكفايتهم من العتاد الحربي، والثقة بحكامهم. ويسأل "تزه-كونج" كونفوشيوس عن الأمر الذي يمكن التخلي عنه أولا فيما إذا كان لابد من الاستغناء عن أحد الأمور التي على كل حكومة تحقيقها؟ ويجيب كونفوشيوس أن الأمر الأول الذي يمكن التخلي عنه هو العتاد الحربي. ثم يسأل "تزه-كونج" عن أي من الأمرين الباقيين يمكن التخلي عنه أولا؟ فيجيب كونفوشيوس قائلا: فلنتخل عن الطعام، ذلك أن الموت منذ الأزل قضاءٌ محتوم على البشر. أما إذا لم يكن للناس من ثقة بحكامهم فلا بقاء للدولة". "فاروق سعد، تراث الفكر السياسي قبل الامير وبعده، الأغاني، في: نيقولو ميكيافللي، الأمير، دار الآفاق الجديدة، بيروت ط10، 1979، ص216-217".

ملاحظة: كتبَ المقال بدعوة من معهد وارف للدراسات الإنسانية بواشنطن ضمن تحقيقٍ أجرته هيئة تحرير المعهد بعنوان ""الديمقراطية والخبز – أيهما اختياره أولا؟"" ونشر في موقع المعهد المذكور في نيسان 2009.

مجالس المحافظات الجديدة.. مخاوف مشروعة

حميد الموسوي

> مجالس المحافظات الجديدة مدعوة لاعتماد معايير الكفاءة والاخلاص والوطنية في اختيار المحافظين ورؤساء المحافظات والاعضاء الاخرين ورؤساء اللجان والتأكيد على الثوابت الوطنية والاخلاقية والنزاهة فضلا عن الكفاءة العملية والعلمية للجميع، والابتعاد عن محاباة القرابة والتأثيرات الحزبية والمحسوبية والمنسوبية، هذا اذا اراد الفائزون بالدورة الجديدة لمجالس المحافظات النجاح والتميز عن اعضاء الدورة السابقين وما سجل عليهم من سلبيات وتعثرات وماجرّه فشلهم من هدر للمال العام وتعطيل انجاز المشاريع في كافة المحافظات العراقية.

ما ان تمت مصادقة المفوضية المستقلة على نتائج انتخابات مجالس المحافظات حتى اندفعت القوائم الفائزة لعقد المزيد من الاجتماعات واجراء المزيد من الاتصالات لعقد التحالفات واختيار المحافظين ورؤساء مجالس المحافظات. ورغم مضي فترة تقارب الاربعة شهور الا ان بعض المحافظات مازالت تتلكأ وتتعثر فيها مسألة اختيار المحافظ ورئيس مجلس المحافظة ولم تحل الخلافات والتجاذبات ما ادى الى تأخر القيام بالاعمال والخدمات الضرورية التي احوج مايكون لها المواطن.

لاشك ان هذا التأخير سيصيب المواطن بالاحباط وسيتسلل الشك الى نفسه في امكانية المجالس الجديدة على انجاز مايصبو ويتطلع اليه المواطن من مشاريع عمرانية وخدمية حرم منها طيلة فترة السلطة السابقة والسنوات الست اللاحقة.

لقد خصصت الحكومة ميزانية كبيرة لجميع المحافظات لغرض انجاز المشاريع وحسب الاولويات، واعادت الاوضاع الامنية في جميع المحافظات الى مستوى عال من الاستقرار وبذلك تسقط كل ذرائع وحجج المجالس الجديدة التي لم تقم لحد الان بترتيب اوضاعها والشروع بانجاز ما مطلوب منها.

ان الجماهير المحرومة تتطلع بشغف الى المجالس الجديدة لمعالجة ازمات قديمة استعصيت وتراكمت حيث كان المواطن البسيط ومايزال ضحية الممارسات الظالمة للسلطات المتعاقبة والمفسدة ولحد الان. انه يتطلع الى حلول جذرية لمشكلة السكن والبطالة والطاقة والماء وكل الخدمات الاساسية الاخرى بعد ما سمع ومايزال يسمع الوعود تلو الوعود ولكنه يحصد الهواء ويشرب السراب ويجني الخيبة في دورة معاناة لاتنتهي.

مجالس المحافظات الجديدة مدعوة لاعتماد معايير الكفاءة والاخلاص والوطنية في اختيار المحافظين ورؤساء المحافظات والاعضاء الاخرين ورؤساء اللجان والتأكيد على الثوابت الوطنية والاخلاقية والنزاهة فضلا عن الكفاءة العملية والعلمية للجميع، والابتعاد عن محاباة القرابة والتأثيرات الحزبية والمحسوبية والمنسوبية، هذا اذا اراد الفائزون بالدورة الجديدة لمجالس المحافظات النجاح والتميز عن اعضاء الدورة السابقين وما سجل عليهم من سلبيات وتعثرات وماجره فشلهم من هدر للمال العام وتعطيل انجاز المشاريع في كافة المحافظات العراقية. ان اسناد المناصب المهمة للخبرات والطاقات المعروفة، ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب كفيل بتحقيق تطلعات العراقيين في اعادة بناء العراق وتعويض حرمان جماهيره.

لقد سئم العراقيون حالة التسابق والتنافس التي تمارسها بعض الكتل والاحزاب من اجل الاستحواذ على اكبر عدد من المناصب واشغال المزيد من الكراسي واقصاء وابعاد الاخرين قدر الامكان والتصرف بالمال العام بلا ادنى شعور بالمسؤولية، الامر الذي يجعل الكتل والاحزاب في خلاف وتناحر دائمين ويقود الى مزيد من الفشل والخراب وتعطيل سير العملية السياسية واستمرار المعاناة لشرائح المجتمع المتعبة ضحية الحكومات وعلى مر العصور.

واذا كانت تجربة بعض مجالس المحافظات للدورة السابقة قد انتهت بفشلها وفسادها وكسادها مرت دون حساب ومساءلة لاسباب كثيرة من بينها حداثة التجربة في العراق الجديد، ومقاطعة بعض الشرائح وعدم دخولها في مجالس تلك الدورة، وانشغال الدولة بالملف الامني ومكافحة الارهاب الوافد وارهاب الداخل، واعادة العراق الى مكانه في المنظومة الدولية، وغيرها من الاسباب. نقول اذا مر فشل وفساد المجالس السابقة لما تقدم من اسباب فان الحكومة والجماهير المحرومة مدعوة لمتابعة ومراقبة عمل المجالس الجديدة وتسجيل نشاطها ومالها وما عليها لحظة بلحظة واتخاذ الإجراء المناسب بحق المفسدين مالياً وادارياً فوراً وبلا تردد واستبدال المتقاعسين والمتلكئين وعديمي الكفاءة مباشرة ودون عقد المزيد من الجلسات والمناقشات واعلان الامر على الفضائيات ليكون المفسد عبرة للاخرين.

نرجو ان لا تتكرر اخطاء كانت معالجتها من البساطة بمكان لو وجد الحزم والاخلاص. ونرجو ان لا تسجل الجرائم ضد مجهولين معروفين ولا ضد معلومين فارين.

الشعب هو الضمان و المرجعية الوطنية

طالب قاسم الشمري

حان الوقت ان نتخذ المواقف والقرارات النابعة من ارادة الشعب والتي تحققت من خلال خياراتهم التي عبروا عنها في اختيار ممثليهم في الانتخابات الاخيره لمجالس المحافظات وقراءة افق التحولات اتجاه الخطابات الاعلامية والشعارات الجامعة والمتوازنة لبعض القادة والسياسين وعلى الذين اختارهم الشعب ان يسارعوا لتحقيق هذه الارادة بصدق وامانة واخلاص وشعور بانهم يمثلون كل العراقين بدون استثناء وتحقيق شعاراتهم وبرامجهم التي اعلنوها اثناء حملاتهم الانتخابية دون خرقها والتجاوز عليها وعلى حقوق الاخرين والعمل ببرامج وطنية واعية ومتوازنة تحقق التهدئة، وبكل شفافية وايجابية بعيدا عن التصريحات والخطابات التي تحقق لنا الاحتقانات والتوترات وافتعال الازمات غير المبررة؟ لقد حان الوقت لكي نعمل بشجاعة وموضوعية وصدق ونكران ذات بعيدا عن كل العنوانات والمسميات المذهبية والطائفية والعنصرية والعرقية من اجل العراق والعراقين فقط لا غيره ولنبتعد قليلا عن تقاطع الارادات السياسية التي بعضها غير مسوغ وغير موضوعي وغير شرعي وعدم فرض الشروط والاراء والمواقف والمطالب التي تتقاطع مع المشروع الوطني والمعارضة والزعل والخلافات المستمره بدون انقطاع التي ادت الى الاصطفافات، وخنادق الفرقة والمخاطر التي لاحت اليوم في الافق من جديد بعد انتخابات مجالس المحفظات وبناء قواعد للحكومات المحلية نتمنا لها ان تحقق طموحات ناخبيها ورفعها لوضعها على سدة الحكم بتحقيق افضل الخدمات والاسهام الفاعل في الاستقرار لتتمكن هذه الحكومات المحلية ومجالسها من المباشرة الفعلية الاجاية في تنفيذ برامج البناء والاعمار ليعود العراق اكثر عافية من قبل بعد ان استعاد مواقعه الدولية والاقليمية التي تعجل برحيل قوات الاحتلال وتمكنه من ضبط حدوده لتنظيف العراق من الغرباء لفرز ومحاسبة ومقاضاة من يقدم لهم العون ويؤويهم ويشجعهم وتقديمهم الي القضاء العادل والتصدي لمن يريد ان يقلب اوراق اللعبة السياسية على حساب دماء العراقيين واستقرارهم واستقلالهم وسيادتهم وزعزعة الوضع الوطني باتجاه الاضطرات وسفك دماء العراقين وسرقة ثرواتهم وغتصاب حقوقهم وهذا يتحقق من خلال المصالحة الوطنية ومساندة حكومة المالكي المنتخبة والتي اثبتت جدارة في اهم واصعب الملفات وحققت فرض القانون رغم الخروقات التي لابد ان تحدث في الاحوال والظروف المشابه لظروفنا واحوالنا، وهذا يتطلب من المعنين وقادة العملية السياسية جميعا مواقف مبعثها القوة والتوحد والثقة المتبادلة لافشال كل المخططات المريبة واعتماد التعامل والتحاور بليونة وموضوعية لنتمكن من امتلاك زمام مبادراتنا وقراراتنا الوطنية وانهاء دور التدخلات الاجنبية وقطع الطريق عليها ومنعها من اللعب على الحبال في دفع اوضاع العراق الى ما لا تحمد عقباه باستخدام اوراق الطائفية التي يلوحون لنا بها بين الحين والاخر كضمان لتمرير اجنداتهم ومصالحهم وبقائهم على الخط للتحكم بمصائرنا، لان اعداء العراق والعراقيين يرسمون على ارض الواقع الفرقة والخلاف لنا؟ لهذا علينا ان نتمسك جميعا وبدون استثناء بالحقيقة الوطنية ونضعها عمليا على ارض الواقع ونغادر نقاط الخلاف السلبية الى نقاط اللقاء الاجابية الكثيرة والفاعلة لتحقيق الوفاق والاتفاق على اسس وقواعد ادارة العملية السياسية المستنده لشرعية صناديق الاقتراع والدستور والاستحقاقات الوطنية المشروعة و المسموح بها والتي لا تتقاطع مع الدستور كي لا تفقد شرعيتها وتكال لها الطعون وتفشل ، المطلوب من الجميع العمل تحت الشمس بصدق واخلاص وشرف وطني وترك الكواليس وما وراءها من محاور وتكتلات وتنسيق مع الاقوياء و التمسك والالتزام بالنهج الوطني الحقيقي وتستمد القوه من العراقين لا غيرهم ليتجاوز كل العراقيل التي يضعها اعداء الوطن والشعب، وحساب الاجندات السياسية وقراراتها المعادية والاصرار على رفضها وعدم تمريرها والتصدي لها بمشروعنا الوطني على ان تكون مصلحة الشعب والوطن هي العليا و في مقدمة كل شيء.

وهذا يتطلب منا كعراقيين بشكل عام والقيادات السياسية والوطنية بشكل خاص ان نجيد تادية دورنا السياسي باقل الاخطاء التي تحدث اثناء تحقيق المهام والاهداف الوطنيهة والعمل على اصلاحها كي لا تلحق بنا الضرر رافضين الوصاية علينا مهما كان حجمها ونوعها لنتمكن من اتخاذ قراراتنا بعيدا عن كل الضغوطات اهكذا مراس وقدرات سياسية سوف نقطع الطريق بها على اصحاب الاهداف والمصالح الخاصة والمشبوهة، ان تفعيل ارادة الشعب الحقيقية التي عبر عنها وما نتج عنها من استحقاقات انتخابية في اختيار مجالس المحافظات مقترنة بالاستحقاقات الوطنية لتشكيل الحكومات المحلية التي تتميز بادائها وتكون داعمة وسند للحكومة المركزية سوف تقطع الطريق على من يريد اتخاذ العراق منطقة لتصفية حساباته وصراعاته الاقليمية وتوجيه رسائل من خلاله الى الاخرين تكون افرازاتها ومردوداتها دمار العراق والعراقين الذين يرفضون ذلك جملة وتفصيلا ولا يقبلون جعل العراق وسيلة لطعن الانظمة في المنطقة لتحقيق الارادات الخاصة، و العراقيين ضمن منهجهم وستراتجياتهم يحترمون جيرانهم ويعملون على كسب ثقتهم واحترامهم وتعاونهم لتحقيق المصالح المشتركه التي نتفق معهم عليها ونظمن الامن والاستقرار لوطننا وشعبنا واقتصادنا وجيراننا وحل كل الملفات العالقه مع الجميع وعلى مختلف الصعد بعيدا عن الستراتيجيات والاجندات والافكار المريبة التي تحقق الفصول الطائفية والضعف و التردي التي يراد بها احراق العراق، وهذا ما يجعلنا نأخذ الحيطه والحذر والانتباه ومن مختلف المواقع يساعدنا في تحقيق اهدافنا قدراتنا وامكانياتنا المتعدده التي يمتاز بها العراق كوطن والعراقيين كشعب صبور له القدرة على الصمود امام الاهوال والكوارث والتقلبات غير المحسوبه والطارئه وفي مقدمتها عوامل قوتنا اقتصادنا وموقعنا الجغرافي المتميز وامكانياتنا الكبيرة وفي مقدمتها الامكانيات البشرية والفنية التي تجعلنا اقوياء نحن لسنا بحاجة لاحد لكي يفرض علينا مشاريعه لان مشروعنا الوطني نحن نحدده وترسمه الشعب العراقي وقياداته الوطنيه المخلصه و الذين اثبتوا جدارتهم في احلك اظروف التي مازلنا نعيش بعض فصولها.

امامنا اليوم تتجلى ارادة الشعب بوضوح في اختيار الطريق وانتزاع السيادة الوطنية و العمل على تحقيق الاصلاح والديمقراطية والبناء الوطني ونبذ الطائفية والعنصرية والفتن واطفاء الحرائق المراد اشعالها ورمينا في اتونها بطرق ووسائل لا اخلاقية ولا انسانية علينا وجميع القادة والسياسيين بناء دولتنا الدمقراطية المدنية الحديثة كما نريدها نحن لا كما يريدها لنا الاخرون علي طريقتهم الخاصة بل على طريقتنا الخاصة نحن العراقيين مستفيدين من كل تجاربنا و معاناتنا منذ الاحتلال وسقوط النظام حتى هذه اللحظة بعد ان نجحنا في اصعب الاختبارات و فزنا فيها وعدنا الى لحمتنا الاجتماعية والوطنية والحمد لله مرت هذه الفتن وجرائمها بسلام ومهما كانت الاضرار جسيمة سوف نعالج افرازاتها وسلبياتها واخطارها بحكمة بعد ان يرتقي القاده والسياسيون الى مسؤلياتهم التاريخية و ويتجاوزوا خلافاتهم التي كانت هي احد اسباب هذه الكوارث التي عصفت بنا وكادت ان تحرق الاخضر واليابس كما يقال.

لان تعزيز المواقف الوطنية السياسية الايجابية الناضجة واستمرارها بحاجه الي تحقيق مناخات سياسية افضل لصناعة الاهداف وتحقيق الطموحات في بناء الوطن والدولة وتحقيق الامن والاستقرار والسلام والرفاه الاجتماعي والاقتصادي للجميع الذي طال انتظاره وكثر الحديث عنه ان ما نحتاجه اليوم هو خلق مناخات وطنية مفعمة بالهدوء والحوارات الناضجة التي تحقق الايجاب وتنهي وتغلق الابواب التي تشكل خطورة علينا كشعب ووطن ودولة، و على حاضرنا ومستقبلنا للتسامح ولانتجاوز حدود المنطق والعقل، ان دماء شعبنا مقدسة وعزيزة علينا ونحن اخوة شركاء في الوطن بصدق وامانة واخلاص لهذه الشراكة ومن الجميع ونرفض ونقاوم كل من يريد وضعنا على حافة الدمار ومهما تكن الاحداث وجسامتها سوف تنتهي ويحاسب الشعب بالقانون المجرمين على جرائمهم ولا نجعلها تمر بدون حساب ان من يريد ويعمل على شق الصف الوطني ووحدة العراقيين والايغال في ايذائهم والعمل على فرقتهم وتخريب وطنهم لا شرف لهم ولا ضمير وسوف يضع الشعب الخونة والمرتزقة والمجرمين امام مصيرهم المحتوم لان ساحة العراق الوطنية مقدسة وشريفة.

• موقع كتابات

القمع اللفظي للمرأة

توفيق أبو شومر

لماذا ليس هناك يومٌ في العام لتقدير الرجال، الرجال الآباء والرجال العاملين والرجال المضحين بأنفسهم من أجل الوطن؟

مع أن هناك ساعات محددة في يومٍ واحد من أيام السنة نخصصه للاحتفال بالمرأة، الأم والأخت والزوجة؟ أليس هذا دليلا على أن الرجال استولوا على كل أيام السنة، بسطوتهم الذكورية، ومنحوا المرأة ساعات في العام فقط ليحتفلوا بها احتفالا بروتوكوليا؟ أننا نحتاج قبل أن نحتفل ساعات بأفضال النساء إذا رغبنا رغبة صادقة في إنصافهن إلى غربلة مخزوناتنا اللفظية من مفردات وتعبيرات القمع التي تعتبر الأنثى رمزا للمهانة والجبن والضعف، فإذا اتهمنا فردا بالجبن فإننا نسميه "مَرَه" وهو نحت تحقيري من لفظ امرأة، وإذا أردنا أن نسخف كلاما، نقول: "كلام نسوان" ولا نكتفي بتلك الألفاظ، بل نورّثها لأبنائنا وأبناء أبنائنا وقد أزعجني أحدهم عندما جلست أمام بيته يوما، فأمر ابنه بالدخول إلى البيت، وعدم اللعب في الشارع، فلم ينصعْ لأمر والده، فشتمه وهو يبتسم قائلا: يلعن أمك! ابتسم الطفل ولم يُطع أباه، حاولت أن أعرف سبب ابتسامة الطفل الذي لم يبلغ الخامسة من عمره فعرفت بأنه عندما يسمع شتيمة الأم، فإنه يظنها "دُعابة" من الأب، لأن الشتيمة الحقيقية التي رسخت في عقل الطفل الصغير والتي تثير الغضب وتكون تهديدا جادا، هي شتيمة الأب وليس الأم! كما أن كثيرين أيضا يستخدمون صيغة أخرى للمداعبة والمزاح قائلين عن زميلهم : "يلعن أخته" ! ولا يلعنون أخاه.

هكذا إذن نحن بحاجة إلى أكثر من مناسبة مدتها ساعات في العام لنكرم المرأة، ونتغنى بأفضالها في عيدها، ونهديها باقات الورود، ونُكرر أقوالنا المعتادة في مثل هذه المناسبة: "**الأم مدرسة إذا أعددتها أعددت شعبا طيب الأعراق**، والأمُ هي الأخت والزوجة والأم"، والمرأة هي أم الشهيد ومربية الأجيال...!!" إننا في حاجة إلى برامج عديدة لتنقية لغتنا من مفردات الضعة والدونية التي علقت بالمرأة طوال التاريخ، والأهم أننا في حاجة إلى تربية أبنائنا على قيم احترام الأنثى، ليس لأنها ضعيفة، وليس لأن احترام الذكور لها منة ومنحة منهم، يجودون بها عَلى النساء، بل لأن المرأة صنو الرجل، وهي مساوية له تماما، بل إنها تتفوق عليه في كل المجالات.

ليس صحيحا بأن تنقية اللغة من مفردات احتقار المرأة أمر صعبٌ، بخاصة في المجتمع الذكوري، مثلما هو الحال في مجتمعنا، وليس صحيحا أن تقاليدنا الاجتماعية تحتقر المرأة، فالمرأة الفلسطينية ظلت طوال التاريخ حاضنة النضال الفلسطيني، مكونة الأسرة والمجتمع. يمكننا أن نكثف التثقيف العام في هذا المجال، وأن نعالج هذا الخلل في برامجنا التربوية والتعليمية، لنعوّد أبناءنا على أن إهانة النساء جريمة، ليست في حق النساء فقط، بل إنها تحط بقيمة الرجال أيضا. وما أزال أرى بأن المرأة نفسها تتحمل مسؤولية ضعفها وهوانها، عندما تنصاعُ للتقاليد الموروثة، فتميّزُ الأمهات والبنات والأخوات الذكرَ عن الأنثى في العناية والطعام والمصروف، وتغضُّ الطرف عن أخطاء الذكور، وتعاقب البنات على الأخطاء نفسها. وما أزال أرى بأن نساءً كثيرات ما يزلن يعتبرن إنجاب البنات نقيصة، بل إن بعضهن يعتبرنه ليس إنجابا، فالإنجاب عند بعض النساء، هو إنجابُ الذكور فقط.

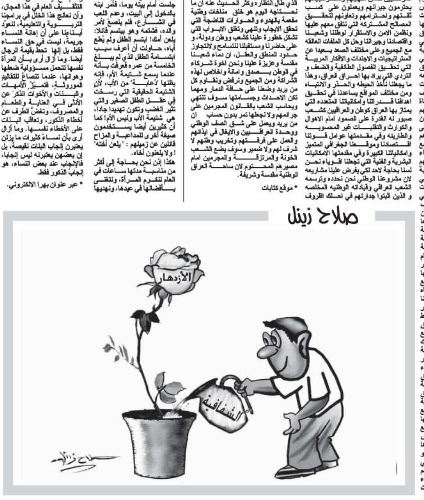• عبر عنوان بهرا الالكتروني.